



ليس هناك مكان آخر نلجأ إليه

الإعادة القسرية للاجئين الصوماليين من مَخيم داداب للاجئين في كينيا - ملخص

مرحبًا بكم 



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون
شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم
الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق
الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق
الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات
والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات
الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© ← صورة الغلاف: لاجئون صوماليون في انتظار طائرة العودة من
كينيا إلى مقديشو ، أغسطس/آب 2016 ©Amnesty International

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2016
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي
بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية،
ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجترار
في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة
تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2016

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: AFR 32/5118/2016
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org



منظمة العفو
الدولية

ملخص

"أمنيّتي هي البقاء هنا، فهذا هو بلدي الذي قضيت فيه سنوات شبابي، وهذا هو المكان الذي تعيش فيه أخواتي، فليس لدينا مكان آخر نلجأ إليه، فوطني لا ينعم بالسلام. لذا، فلا يُمكنني العودة. يُمكنني فقط اتخاذ قرار آخر مختلف إذا ما اطمأنتت أن الحالة الأمنية الجيدة قد عادت مُجدداً إلى الصومال. ولكنني أفضلُ أن تتراجع الحكومة الكينية عن قرارها، وتقبل بقاءنا هنا."

عائشة، امرأة صومالية عمرها 21 عاماً، تعيش في مُخيّم داداب للاجئين

في 6 مايو /أيار 2016، أعلنت الحكومة الكينية التزامها بإغلاق مخيم داداب للاجئين بحلول 30 نوفمبر /تشرين الثاني 2016، وهو يعد أكبر مُخيّم للاجئين في العالم، حيث يأوي أكثر من 280,000 لاجئ، من بينهم 260,000 لاجئ صومالي، وقد عاش معظمهم هناك لسنوات، وفي بعض الحالات، لمدة عقود من الزمن. وبهذا الإعلان، فقد أصبح جلياً أن الحكومة الكينية تعتزم إعادة اللاجئين الصوماليين إلى الصومال. وبينما أعلنت كينيا منذ عدة سنوات، أنها ترغب في إعادة الطوعية للصوماليين إلى بلدهم، فإن التصريحات وإجراءات السياسة العامة الصادرة عن الحكومة منذ أبريل /نيسان 2016 قد عكست تصلباً في موقف الحكومة في هذا الخصوص.

وفي ظل الإطار الزمني الضيق للغاية، ونظراً لعدم وجود أية خيارات بديلة أمام اللاجئين الصوماليين، فقد قُتِح الطريق أمام احتمالية تنفيذ عمليات إعادة قسرية واسعة النطاق لأولئك اللاجئين، إلى الصومال، ذلك البلد الذي لا تزال الصراعات المُسلحة تُمزقه. وفي حال تنفيذ عمليات إعادة القسرية تلك، فإن ذلك سيُسبّب انتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم إعادة القسرية، وسيُسبّب أيضاً انتهاكاً خطيراً للحقوق الإنسانية للاجئين.

ففي أغسطس /آب 2016، قامت منظمة العفو الدولية بزيارة مُخيّم داداب للاجئين، وتحدثت إلى 56 لاجئاً صومالياً حول المستقبل وحول أوضاعهم الراهنة. والتقى باحثو المنظمة ببعض

أرض محروقة وهواء مسموم

قوات الحكومة السودانية تدمّر جبل مرة في دارفور

منظمة العفو الدولية

الللاجئين الذين يسعون للعودة إلى الصومال، وبعض الللاجئين الذين لا يرغبون في العودة، وبعض الللاجئين الذين ما عادوا إلى الصومال إلا للفرار منها والعودة مرة أخرى إلى كينيا، بسبب أعمال العنف وانعدام الأمن هناك. وقد قامت المنظمة أيضاً بمُقابلة ممثلي المنظمات الإنسانية، ووكالة الأمم المتحدة لشؤون الللاجئين، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون الللاجئين، والجهات المانحة المعنية بمُخيم داداب لللاجئين. وقد حاولت المنظمة مُقابلة المسؤولين بالسلطات الكينية، إلا أنه لم يُتاح لها ذلك. كما قام باحثو منظمة العفو الدولية بدراسة البيانات العامة الصادرة عن عدة جهات كينية مسؤولة، حول إغلاق مُخيم داداب لللاجئين، وحول مستقبل جموع الللاجئين الصوماليين، وقام الباحثون أيضاً بدراسة صلاحيات المؤسسات الجديدة التي أُنشئت لتنفيذ إعلان مايو /أيار.

ومنذ مايو /أيار، قامت الحكومة الكينية بممارسة ضغوط مُتزايدة على الللاجئين للعودة إلى الصومال، من خلال عملية 'العودة الطوعية'. وفي وقت سابق، تم الاتفاق على عملية 'العودة الطوعية' بموجب "اتفاق ثلاثي" بين حكومتي كينيا والصومال والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون الللاجئين، تم توقيعه في عام 2013. وفي حين أن هناك تصريحات صادرة عن الأمم المتحدة والحكومة الكينية مازالت تتحدث عن عمليات "العودة الطوعية"؛ إلا أن تطبيق ذلك غير ممكن في ظل الظروف الراهنة. ففي يونيو /حزيران، أعلنت "اللجنة الثلاثية" أنه سيتم تقليص عدد الللاجئين في مُخيم داداب لللاجئين بمقدار 150,000 لاجئي بحلول نهاية عام 2016؛ وقد تسببت تلك البيانات المختلفة في حدوث ارتباك، ولكنها لم تُقلل من مخاطر الإعادة القسرية.

إن العقبة الأكثر وضوحاً أمام عملية العودة الطوعية، هي أن الغالبية العظمى من الللاجئين لا تريد العودة إلى الصومال. ففي خلال عملية التحقق من عدد السكان تم إجراؤها في الفترة ما بين يوليو /تموز وأغسطس /آب 2016، وجدت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون الللاجئين أن 25% فقط من الللاجئين في مُخيم داداب كانوا على استعداد للعودة. وقد خُصت دراسة استقصائية أجرتها منظمات طبية غير حكومية، ومنظمة "أطباء بلا حدود" إلى أن 86% من الللاجئين لا يرغبون لا هم ولا أسرهم في العودة إلى الصومال بسبب المخاوف الأمنية، بما في ذلك الخوف من التعرض للتجنيد القسري من قِبل الجماعات المسلحة، وبسبب الافتقار إلى الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الضرورية.

ولم تُقدم الحكومة الكينية أية بدائل لللاجئين الذين يعيشون في مُخيم داداب، ولا يريدون العودة إلى الصومال. وفي حال إغلاق المُخيم، فلن يكون هناك مكان آخر ليلجؤوا إليه. فنوايا الحكومة واضحة، فقد أُتبع إعلان إغلاق مخيم داداب إجراء سريع بحل وإلغاء دائرة شؤون الللاجئين، وتشكيل فريق عمل ليكون مسؤولاً عن عملية إعادة الللاجئين. ويضم فريق العمل، ومقره منطقة داداب، فريق مُختص بإعادة الللاجئين إلى أوطانهم، ويتكون من و"كالات محلية مُتعددة لإعادة الللاجئين"، و"فريق عمليات لإعادة الللاجئين". ويتسلسل الإشراف الإداري لفريق العمل حتى يصل في أعلى مستوياته إلى مجلس الأمن القومي. وقد ذكر مسؤولو الحكومة صراحةً أن أولئك الللاجئين لابد أن يعودوا إلى الصومال. ولا تُشير تلك التصريحات إلى أنها ستكون

ليس هناك مكان آخر نلجأ إليه

الإعادة القسرية لللاجئين الصوماليين من مُخيم داداب لللاجئين في كينيا

عودة طوعية؛ بل على العكس من ذلك، فإن بعض التصريحات توضح أن الحكومة ستقوم بإعادة اللاجئين قسراً إلى الصومال.

وفي محاولة لإرغام اللاجئين على تمرير هذه العملية لتبدو وكأنها 'عودة طوعية'، فقد أخبر مسؤولون حكوميون اللاجئين في مُخيم داداب بأنه في حال عدم عودتهم طواعيةً قبل الموعد النهائي المُحدد وهو 30 نوفمبر /تشرين الثاني، فإنهم لن يحصلوا على حزمة الدعم المالي بمبلغ 400 دولار أمريكي المُقررة لهم.

وحتى منتصف أكتوبر /تشرين الأول فقط، عاد إلى الصومال 27000 لاجئ خلال عام 2016 طوعية بشكل صوري فقط، حيث أن منظمة العفو الدولية، وغيرها من المنظمات، قد شككت في ما إذا كانت هذه العودة طوعية حقاً في ضوء الضغوط التي يتم ممارستها على اللاجئين في مُخيم داداب، وأيضاً بسبب المعلومات غير الكافية والمُضللة حول عمليات العودة، والوضع الأمني في الصومال. وفي هذا الصدد، قام الباحثون لدى منظمة العفو الدولية باستعراض ومُراجعة الكتابات المرجعية والمعلومات ذات الصلة بالموضوع المتاحة للاجئين، ووجدوا أنها تفتقر إلى بيانات تفصيلية حول القضايا الأمنية.

وعلى الرغم من تحسن الوضع الأمني في الصومال، إلى حد ما، في بعض المناطق؛ إلا أن الصراع المُسلح مازال قائماً، وانتهاكات حقوق الإنسان مازالت مستمرة هناك. وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع بعض اللاجئين الذين عادوا إلى الصومال في عام 2015 وأوائل عام 2016، والذين عادوا منذ ذلك الحين إلى مُخيم داداب للاجئين، وأخبر أولئك اللاجئين المنظمة عن الأهوال التي تعرضوا لها في الصومال، واصفين الهجمات، وعمليات القتل، وفقدان مصادر رزقهم. ومن بين هؤلاء اللاجئين، عائشة، وهي أم عزباء، تبلغ 21 عاماً ولديها ثلاثة أطفال صغار، وأبلغت منظمة العفو الدولية عن الوضع الذي واجهته لدى عودتها إلى الصومال في أغسطس /آب 2015، فيما يلي:

"بعد عودتي إلى بلدة عبددور [تقع في ولاية جوبا السفلي] بفترة وجيزة من الزمن، دخل أفراد جماعة الشباب الصومالية إلى الحي، حيث قتلوا الرجل، الذي كنت أُقيم معه، على الفور، في حين تعرضت أنا للضرب. وكانت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد منحتني قبل العودة مبلغ 660 دولاراً أمريكياً، حيث قمت باستثمار جزء منه في مشروع تجاري في أحد الأسواق، إلا أن أولئك الأفراد استولوا على ما تبقى لدي من ذلك المبلغ ودمروا متجري."

وقد أتت عائشة، في بادئ الأمر، إلى مُخيم داداب، وكان عمرها حينئذٍ 12 عاماً، بصحبة أختيها اللاننتين، بعد مقتل والديهما في الصومال. وأضافت عائشة: "لقد فعلت ذلك بالفعل [عُدت إلى الصومال] مرة واحدة، وانظروا ما حدث... أُحرق متجري، وقُتل صديقي وطفلي، وتُركت صفر اليدين. وقد استغرق الأمر مني شهوراً للعودة [إلى كينيا]، حيث لم يكن لدي أي مال، واعتمدت على مساعدة الآخرين لي."

وتحدث شقيقان إلى المنظمة عن محتثهما التي عايشها خلال تجنيدهما قسراً من قبَل جماعة "الشباب" المسلحة. وعلى الرغم من أنهما استطاعا الهرب، إلا أن آخرين في نفس موقفهم لم

ليس هناك مكان آخر نلجأ إليه

الإعادة القسرية للاجئين الصوماليين من مُخيم داداب للاجئين في كينيا

يحالفهم الحظ في ذلك. وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الراهن يتم اختطاف وتجنيد الأطفال على نطاق واسع في الصومال، ويُنسب ذلك في معظم الحالات إلى جماعة "الشباب"، كما يجري تجنيد الأطفال من قبل الجيش الوطني الصومالي والميليشيات العشائرية.

وبالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالسلامة التي يواجهها اللاجئون عند عودتهم إلى الصومال، فإن الصومال كبلد ليس مهيئاً للتعامل مع أي تدفق لأعداد كبيرة من اللاجئين العائدين، فهناك في الوقت الحالي أكثر من 1.1 مليون شخص من النازحين داخلياً في الصومال، وكثيرٌ منهم يعيشون في مخيمات النازحين داخلياً. ولا يوجد لدى السلطات ومنظمات الإغاثة الوقت الكافي لإجراء الترتيبات اللازمة لاستقبال الأعداد المتزايدة من اللاجئين العائدين، علاوة على ضعف الاستجابة الإنسانية الدولية لهذه المشكلة. وفي أغسطس/آب 2016، أوقفت السلطات في ولاية جوبا السفلى عودة 1,100 لاجئ صومالي قادمين من كينيا، بسبب نقص المساعدات الإنسانية. ومن بين بواعث القلق التي أثارها السلطات، كانت الظروف غير المجهزة لعودة اللاجئين، الأمر الذي قد يُنذر بتفاقم الحالة الأمنية المضطربة أصلاً، بالإضافة إلى برنامج العودة كونه غير كاف في الوقت الراهن للسماح للعائدين بالاندماج الكامل في المجتمع، ومن المرجح أن معظم أولئك اللاجئين العائدين سيذهبون إلى مخيمات النازحين داخلياً، والتي تجاوزت بالفعل طاقتها الاستيعابية لإيواء اللاجئين.

وهناك بعض المجموعات من اللاجئين، المستضعفين بوجه خاص، سيواجهون بلا شك مخاطر تُهدد حياتهم، إذا ما أُجبروا على العودة إلى الصومال. وقد التقت منظمة العفو الدولية ببعض اللاجئين من ذوي الإعاقة، والذين أوضحوا بأنهم لا يريدون العودة إلى الصومال، وهم يخشون على حياتهم إذا ما أُجبروا على القيام بذلك. وخلال البحوث التي أُجريت في الصومال في عامي 2013 و 2014، وجدت منظمة العفو الدولية أن الأشخاص من ذوي الإعاقة يواجهون، بشكل متزايد، خطر تعرضهم للانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي، والعنف بسبب نوع الجنس. وهناك مجموعات أخرى من اللاجئين من الأقليات، بما في ذلك "الصوماليين البانتو"، يواجهون أيضاً التهميش، وهم مستهدفون للتجنيد القسري من قبل جماعة "الشباب" المسلحة.

وعلى الرغم من أن بعض الأفراد والمجموعات من اللاجئين يواجهون، دون شك، مخاطر بعينها ويُعانون نقاط ضعف، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء مُحدد بشأنهم. وفي هذا الصدد، سعت منظمة العفو الدولية إلى استقصاء الأمر قدر استطاعتها، كي تؤكد لأولئك اللاجئين بأنهم لن يضطروا العودة إلى الصومال، حتى توفر لهم السلطات بدائل إذا تم إغلاق مخيم داداب للاجئين. فالافتقار إلى التخطيط السليم لأي من عمليات إعادة اللاجئين إلى بلادهم، يُضيف المزيد إلى المخاطر التي يواجهها هؤلاء اللاجئون الصوماليون.

ومع اقتراب الموعد النهائي المُحدد وهو 30 نوفمبر/تشرين الثاني، فثمة مخاوف وشكوك كبيرة. فلا يبدو أن قضية الإغلاق الكامل لمخيم داداب للاجئين، ولا تقليص عدد اللاجئين في المخيم بمقدار 150,000 لاجئ بنهاية عام 2016 - لا يبدو أنهما أمر محتمل، ولكن عزم السلطات الكينية على إنهاء استضافة اللاجئين الصوماليين لا يفتقر. وقد أثار هذا الأمر

ليس هناك مكان آخر نلجأ إليه

الإعادة القسرية للاجئين الصوماليين من مخيم داداب للاجئين في كينيا

التساؤلات بين اللاجئين، ووكالات الإغاثة، حول ما سيحدث في نهاية نوفمبر /تشرين الثاني وما يلي ذلك.

وبالإضافة إلى دراسة تأثير بيانات السياسة العامة التي أصدرتها الحكومة الكينية بشأن أوضاع اللاجئين الصوماليين في مَحْمَداداب، فإن هذا التقرير ينظر في أسباب التحول الملحوظ الذي شهدته السياسة الكينية في عام 2016. وقد ربطت الحكومة بين إغلاق المخيم لدواعي الأمن القومي، وبين فشل المجتمع الدولي، على المدى الطويل، في تقاسم المسؤولية، وتقديم الدعم لكينيا لمساعدتها في استضافتها للاجئين، وبطء وتيرة الدعم المُقدّم للعائدين إلى الصومال. فشكاوى كينيا بشأن الافتقار إلى الدعم الدولي الكافي، تقوم على أساس سليم، إلا أن ذلك لا يمكن أبداً أن يكون مُبرراً لعمليات الإعادة القسرية للاجئين. ومما لا شك فيه، أن نداءات تمويل إغاثة اللاجئين في كينيا من جانب المجتمع الدولي ظلت دائماً دون المستوى المطلوب، حيث أنه في نهاية أكتوبر /تشرين الأول، لم تتم الاستجابة لنداءات التمويل الصادرة من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سوى بنسبة 38% من إجمالي المُتطلبات. وخلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عُقد في اسطنبول في مايو /أيار 2016، أشار نائب الرئيس، وليام روتو، إلى أن المجتمع الدولي قد تعهّد بدفع مبلغ 500 مليون دولار أمريكي إلى كينيا، ولم يتم الايفاء سوى بأقل من 1% من ذلك المبلغ. وعلاوة على ذلك، فإن العروض المُقدمة لإعادة توطين اللاجئين المستضعفين المتواجدين في كينيا، في إطار برنامج المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ظلت أيضاً عند مُعدّلها المنخفض دون أي تحسن.

إن شعور كينيا بالإحباط إزاء عدم تقاسم المسؤولية المشتركة عن اللاجئين بين الدول، يأتي على خلفية تزايد التوترات بين الدول المعنية، حول هذه القضية. وتجدر الإشارة إلى أن عشر دول فقط تستضيف حالياً نصف لاجئي العالم البالغ عددهم 21 مليون لاجئ؛ وكينيا هي إحدى تلك الدول العشر، ويحدث هذا أيضاً في ظل سياق عرض الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه- الجهات المانحة الرئيسية لكينيا- على تركيا منحها مبلغ ستة مليارات يورو (حوالي 6.6 مليار دولار أمريكي)، وذلك نظير استضافة اللاجئين، وإبعادهم عن أوروبا. وفي هذا الخصوص، أشار محللو السياسة الخارجية إلى أن الطريقة التي يتعامل بها الاتحاد الأوروبي مع أزمة اللاجئين، قد أعطت دفعة قوية للحكومة الكينية لتعزيز وتنفيذ سياستها الداخلية الرامية إلى إغلاق مَحْمَداداب للاجئين.

ولم تخضع تصريحات الحكومة الكينية حول مسألة الأمن، للفحص والاستبيان بصورة كافية، فقد ربطت كينيا، مراراً وتكراراً، بين اللاجئين الصوماليين وبين جماعة "الشباب" المُسلّحة. ومع ذلك، فليس هناك دليل يذكر يدعم مثل تلك الادعاءات، بل إن اللاجئين الصوماليين قد استُخدموا ككبش فداء في أعقاب الهجمات الإرهابية، وهو الأمر الذي قامت منظمة العفو الدولية بتوثيقه في وقت سابق. ومع التسليم بأن الحكومة الكينية مما لا شك لديها بواعث قلق أمنية مشروعة، إلا أن ذلك لا يُبرر بأن يكون رد فعلها إزاء بواعث القلق هذه، التصريح، دون سند من

ليس هناك مكان آخر نلجأ إليه

الإعادة القسرية للاجئين الصوماليين من مَحْمَداداب للاجئين في كينيا

الحُجج والبراهين الكافية، بوجود روابط واسعة النطاق بين اللاجئين والجماعات المُسلّحة، أو إعادة أكثر من 200 ألف لاجئ إلى بلادهم في ظل مخاطر الصراع المُسلّح القائم حالياً هناك.

ولا تقف كينيا بمفردها ذلك الموقف، الذي ينطوي على الخلط بين قضية الأمن واللاجئين، وهو الموقف الذي وُضِعَ فيه اللاجئين على الصعيد العالمي، وجعلهم يدفعون ثمن الجرائم المُتعلقة بالإرهاب، والتي نادراً ما يكون لجموع اللاجئين أي صلة بها. وتبدو كينيا وكأنها تُساير الاتجاه الأوسع نطاقاً السائد حالياً، أو تتبعه؛ فعلى سبيل المثال، في 9 مايو /أيار، قال الدكتور/ كارانجا كيبكو، السكرتير الأول لوزارة الداخلية ومُنسق الحكومة الوطنية: "يتم اتخاذ هذا الإجراء من جانبنا في الوقت الذي يتزايد فيه عدد البلدان- الغنية والفقيرة على حدٍ سواء- التي تقوم، على الصعيد العالمي، بالحد من دخول اللاجئين إليها لأسباب تتعلق بمقتضيات الأمن القومي."

إن الوضع الذي يجد فيه اللاجئين الصوماليون أنفسهم الآن، والمخاطر الجسيمة التي تواجه حقوقهم الإنسانية، إنما يعكس الإخفاقات المشتركة لكل من الحكومة الكينية والمجتمع الدولي على حدٍ سواء. ففي حين أن كليهما متورط بشدة فيما آَلَ إليه الوضع الحالي للاجئين، فلا يمكن لأَيٍّ منهما إلقاء المسؤولية على الآخر للتملص من تلك المسؤولية. وقد اختارت كينيا مواصلة عمليات الإعادة القسرية للاجئين، في حين أنها قد تقاعست في إيجاد بدائل مُناسبة أمام اللاجئين، من قبيل دمجهم في المجتمع الكيني، على سبيل المثال.

وقد واصلت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعمها لعملية 'العودة الطوعية' للاجئين إلى أوطانهم، على الرغم من أن بعضاً من موظفيها يُسلّمون بأن التصريحات التي أدلى بها مسؤولون في الحكومة الكينية، لا تدل أبداً على أن تلك العملية تتم وفق نهج الطوعية.

وفي الواقع، فإن بعض الشركاء الرئيسيين المعنيين بقضايا اللاجئين في كينيا، هم حالياً متورطون بشدة، فيما يتعلق بالسياسات المُسيئة للاجئين، ولاسيما الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء فيه، والتي أمضت الثمانية عشر شهراً الماضية وهي تُعلن بوضوح أنها ستنتهك القانون الدولي، وستعقد صفقات مالية لمنع اللاجئين من الدخول إليها. وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يُقجم نفسه في الجهود والمحاولات الإقليمية الجارية عبر شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، والتي تهدف إلى منع المهاجرين واللاجئين من الوصول إلى شمال أفريقيا، وإلى الطريق البحري المؤدي إلى أوروبا. فالإخفاق في دعم اللاجئين في كينيا، والتربص باللاجئين رغبة في الإساءة إليهم في أوطانهم، بجانب إبداء الاستعداد لإنفاق الأموال من أجل إبقاء اللاجئين خارج أوروبا، كل ذلك قد أدي، كما هو متوقع، إلى تحفيز "السباق نحو الهاوية"، حينما يتعلق الأمر بحماية اللاجئين على الصعيد العالمي.

ويقوم المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، بتمويل برامج لإعادة توطين اللاجئين من منطقة داداب الكينية إلى الصومال، وهم يعلمون يقيناً أن العديد من اللاجئين العائدين إلى هذا البلد سوف يواجهون مصاعب جمة، وانتهاكات لحقوق الإنسان، وهي نفس المخاطر التي فروا منها في بادئ الأمر. وإزاء التصريحات التي

ليس هناك مكان آخر نلجأ إليه

الإعادة القسرية للاجئين الصوماليين من مُخيم داداب للاجئين في كينيا

أطلقت في مايو/أيار، وفي ظل الإطار الزمني الضيق، لم تُنح للجهات المانحة وقت يذكر للتفكير والتدبر في الأمر. وفي هذا الخصوص، فإن العديد من الجهات المانحة والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يقدمون مشاركتهم الآن كأمر ضروري، لضمان أن تكون عمليات عودة اللاجئين إلى أوطانهم طوعية، وهم يعلمون جيداً أن ذلك لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع.

ويدعو هذا التقرير حكومة كينيا إلى الوقف الفوري لعملية "إعادة اللاجئين إلى أوطانهم"، كما يدعو المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي إلى الكف عن دعم وتسهيل تلك العملية. وبدلاً من الاستمرار في عقد صفقات لا تتسم ببعدها النظري، والتي تهدف إلى كبح تدفق الهجرة في أفريقيا، فإنه ينبغي على المجتمع الدولي دعم وضع وتطبيق حلول مُستدامة على المدى الطويل لقضية اللاجئين الصوماليين، وغيرهم من اللاجئين في كينيا، بما في ذلك إتاحة فرص الاندماج في المجتمعات المُضيقة، وإتاحة أماكن على نحو مُتزايد، وبصورة مناسبة لإعادة التوطين، بحيث يتم تقاسم المسؤولية مع كينيا بشكلٍ معقولٍ ومُجدٍ. وينبغي أن يشمل الدعم الفعال لكينيا تحولاً من مجرد الاستجابة الإنسانية البحتة للاجئين في البلدان المُضيقة، ومن مجرد كونه إطار عمل معني بتقديم خدمات والتي دائماً ما تكون محدودة، ليصبح إطاراً للعمل يُتيح للاجئين التمتع بالمزيد من الاستقلالية الذاتية. وهذا النهج ينطوي على إدراج الأطراف الفاعلة في التنمية من بداية المراحل المبكرة لجهود الاستجابة للاجئين، بغية توفير فرص شاملة طويلة الأمد للاجئين، جنباً إلى جنب، مع المجتمعات المُضيقة. وينطوي هذا النهج أيضاً بشكل حاسم على التخلي عن سياسات الإيواء في المخيمات، والتي لا تؤدي إلا إلى عزل اللاجئين، وسلب استقلاليتهم الذاتية.

ليس هناك مكان آخر نلجأ إليه

الإعادة القسرية للاجئين الصوماليين من مخيم داداب للاجئين في كينيا

منظمة العفو الدولية حركة
عالمية لحقوق الإنسان.
عندما يقع ظلم على أي إنسان
فإن الأمر يهمنا جميعاً.

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyGlobal



@AmnestyOnline



info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

اتصل بنا



ليس هناك مكان آخر نلجأ إليه

الإعادة القسرية للاجئين الصوماليين من مخيم داداب للاجئين في كينيا في 6 مايو /أيار 2016، أعلنت الحكومة الكينية التزامها بإغلاق مخيم داداب للاجئين بحلول 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، وهو يعد أكبر مخيم للاجئين في العالم، حيث يأوي أكثر من 280,000 لاجئ، من بينهم 260,000 لاجئ صومالي، وقد عاش معظمهم هناك لسنوات، وفي بعض الحالات، لمدة عقدين من الزمن. وترجع الحكومة الكينية أسباب إغلاق مخيم داداب إلى مزاعم تفيد بأن المخيم يمثل تهديداً للأمن القومي، وأن كينيا لم تتلق الدعم الكافي من المجتمع الدولي في هذا الخصوص.

ووفقاً لبعض البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة، والبيانات الصادرة عن الحكومة الكينية؛ فإن اللاجئين الصوماليين يُطلب منهم حالياً العودة إلى الصومال طوعاً، إلا أن العودة الطوعية إلى الصومال حالياً ليست ممكنة في ظل الظروف الراهنة. ويتم الآن ممارسة الضغوط على اللاجئين للعودة، بما في ذلك التهديدات من جانب السلطات الكينية، بالإضافة إلى الافتقار إلى المعلومات الكافية المقدمة من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها التنفيذيين، الأمر الذي أثار شعوراً بالقلق العميق لدى الكثيرين إزاء مستقبلهم. ولم يُترك بديل آخر للاجئين الصوماليين؛ فإذا تم إغلاق مخيم داداب، فلن يكون لدى اللاجئين أي مكان آخر ليلجؤوا إليه.

ويخلص التقرير إلى أن السلطات الكينية لابد أن توقف فوراً عمليات الإعادة القسرية للاجئين الصوماليين، وبدلاً من ذلك، ينبغي على السلطات الكينية النظر في حلول بديلة لاستضافة اللاجئين، من قبل دعم الجهات المانحة. ويدعو التقرير أيضاً المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم إلى كينيا بصورة أكبر بكثير مما هو عليه الآن، باعتبارها إحدى الدول الرئيسية التي تستضيف اللاجئين، على أن يشمل ذلك الدعم زيادة أماكن إعادة توطين اللاجئين، وتوفير التمويل اللازم لدعم وضع وتطبيق حلول مستدامة على المدى الطويل لقضية اللاجئين.

